

الأستاذ

نبيل الفخفاخ

العدل المنفذ

9 نهج النمسا الطابق الثاني

البلقيدير 1002 تونس

الهاتف: 71 784 308

المعرف الجبائي: 000 PA 796461/Y

ع10290-دد التضمين

محضر تنفيذ

الحمد لله،

في اليوم الخميس الموافق للثامن عشر من شهر أوت سنة ألفين وستة عشرة
وعلى الساعة: الحادية عشرة صباحا

ويطلب من : السيدة ابتسام الكمالي ، طالبة القاطنة بعمارة عاشور طريق رمادة المنستير محل مخابراتها
بمكتب محاميها الأستاذ إلياس القرقوري الكائن بـ 13 نهج داق همرشولد 3000 صفاقس.
ويمقتضى النسخة التنفيذية من الحكم الإستئنافي المدني الصادر عن محكمة الإستئناف بالمنستير بتاريخ
2016/05/17 في القضية ع45908-دد .

والواقع الإعلام به بواسطتي أنا محرر هذا بتاريخ 2016/07/04 تحت ع10290-دد .

أنا// نبيل الفخفاخ العدل المنفذ لدى المحكمة الابتدائية بتونس والمنتصب
بدائرة قضاءها بنهج النمسا ع9دد الطابق الثاني البلقيدير 1002 تونس

توجهت في التاريخ والساعة المذكورين أعلاه الى شركة تأمينات بيات في شخص ممثلها القانوني مقرها
الإجتماعي بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس ، وبالحلول خاطبت الموظف بقسم النزاعات الذي قام
بخلاص مبلغ قدره خمسة آلاف وتسعة وستون دينارا ومليم-566-ات (5.069.566 د) بمقتضى شيك
مسحوب على بنك تونس العربي الدولي تحت ع0028822دد بتاريخ 2016/08/16 ، مع شهادة خصم
من المورد مضمن بها مبلغ قدره خمسة واربعون دينارا ومليم-512-ات (45.512 د) وبذلك تم تنفيذ الحكم
المشار إليه أعلاه أصلا ومصروفا .

ومن كل ما تقدم ذكره حررت محضري هذا لكل ما عسى أن يكون صالحا قانونا.

الجملة العامة: 72.840 د



بموجب التماس - تونس
في 22 أوت 2016
عدد الوصل 446
عدد التسجيل 2578
مبلغ قدره
العدل المنفذ

هذا نسخة الحكم من حكم...
بقرار...
4588

إلى السيد القرويين
في حق إيفاع الكمامي

4588

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف بالمنستير

الاعتدال وحده

عدد الحكم: 4588

تاريخه: 17/06/2016

باسم الشعب

Handwritten signature

أصدرت محكمة الاستئناف بالمنستير المنتصبة في القضاء في المادة المدنية بجلستها العلنية المنعقدة يوم: 17/06/2016

بواسطة السيد: رياض الإمام
عضوية المستشارين السيدين: شكيب التوزاني، ونا ديرة الطرابلسي
المؤيدين عليه

وبمساعدة كاتبة الجلسة: السيدة لطيفة التومي
القرار الآتي بيانه

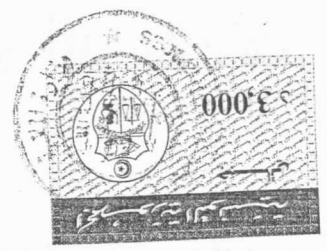
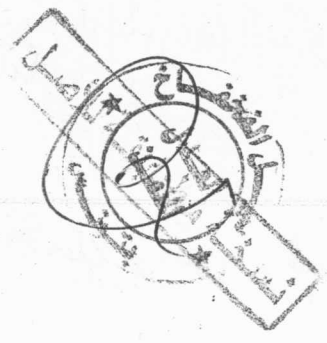
المستأنفة:

الشركة تأميمات بيات في لتتذكر...
مؤسسها: محمد الكبيبي الكنايني المسمى ليسوس
من جهة

مستأنف ضدها

إلى بنساح الكمامي - طالبة - وألغا حكمه بحمارة كالشور طريق رصادة المنستير محل
مجايرتها بمكتب الأستاذ للباس الغرغوري الكاتب 13 نهج داف صرشلون 3000
صفاقس مؤنسها الأستاذ للباس الغرغوري

من جهة أخرى



بعد الاطلاع على التصريح المقدم من 'أستاذ محمد الكبيبي الكنايني'
محكمة الاستئناف بالمنستير بتاريخ: 05/06/2016 رفوقا
لتضمن لتسجيل استئناف بنوابة الحكم الابتدائي الصادر
4248

قضت المحكمة ابتداءً بالزام المدعى عليها في شحلي معتلها الفاء
أن تؤدي للمدعية المبالغ المالية التالية -

- 1- ألفان وتسعمائة وواحد وتسعون ديناراً واصلية 144 (2991,141) لقاء الفداء
 - 2- ألف وستمائة وتسعة وتسعون ديناراً واصلية 512 (1639,512) لقاء الفداء
 - 3- ثلاثمائة وواحد وستون ديناراً واصلية 965 (361,965) لقاء صراف العالج وال
 - 4- مائة وأربعون ديناراً (140) لقاء أجرة الإختبار الطبي
 - 5- ثلاثمائة دينار (300) أتعاب نقاضي وأجرة محاماة وحصل المصاريف
- القانونية على المحكوم عليها ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك

وبموجب ذلك سلمه الكاتب وصلاً في وصوله وبوروده رسمت القضية بالدفتر المعد لنوعها تحت
عدد 908... وبعرضها على السيد رئيس الدائرة عهد بها إلى المستشار المقرر
لإجراء ما عسى أن تأذن به المحكمة من إجراءات وأذن بنشرها بالجلسة القضائية الموافق
يوم 20.11.1951... وتولى الكاتب إعلام محامي المستأنف بذلك التاريخ ليتسنى له إعداد
مستندات الاستئناف وتقديمها إلى كتابة المحكمة في الأجل القانونية والاستدعاء خصم منوبه لحضور
تلك الجلسة والجواب عن مستندات الاستئناف وتؤدي على القضية بالجلسة المعينة لها ثم تواصل
نشرها بعدة جلسات اقتضاها سيرها آخرها جلسة المرافعة المعينة يوم 20.11.1951... وفيها
حضر لسان الدفاع وتمسكاً

وأقرت: القضية للجلسة اليوم الحادي لها للمفاوضة والتخريب لأحكامها وبعد
المفاوضة القانونية صرح علينا بما يلي:

البيانات

أقرت: الإلتزامات الأخرى والتخريب لجميع الشروط الشكلية لذا لم يبق قبوله



وحيث اننا نأخذ المسألة نف ضد ما على مستندات الاستئناف صبيحة آتة عند الدعوى
بالدعوى لم يكن في علم منورته مقدار الضرر البدني الذي يترتب عنه كد يد بقيمة الك
محل ضرر فيكون الأمر عند ذلك حاكما للمصلحة الأبدية أي التي لا تفسد بالمشارة
بالفصلين 22 و 23 من مرسوم

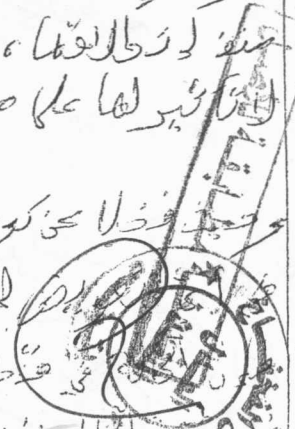
كما يتبين أن حكمة البداية أحملت لاجتماعها على ضوء ما توفر لها من صبر لتقدير
التوزيع في التعويضات نظرا لأهمية الضرر المتعلقة بالمتضررة
كما يتبين لخصوص التعويض عن الأضرار المادي والمعنوي في الضرر البدني بالاحكام المنطوقه
لذراء الحكم موضوعه بصفة خاصة فامة التعويض عن الأضرار البدني مما يبلغ موقد
وليسيل الاستئناف منوربه العرضي طالب التوزيع في المبالغ التعويضية المعكوم بها
لذا يطلب رفض الاستئناف الأصلي موضوعا في حالة قبوله لئلا يقبل الاستئناف
منوربه العرضي لئلا يحصل نقض الحكم الابتدائي بخصوص ما يربف العلاج
والتوزيع فيها إلى مبلغ 114,372 و تخريم المسئنف ضدها لفائدة منوربه
بالدينار مقابل الأضرار و تكاليف المعاماة و عمل المحاريف عليها و لقرار الحكم
الأبدية التي فيما زاد على ذلك.

المعكمة

في هذا المحرر الاستئناف الأصلي بصفة استئنافية في المنازعة على الإختصاص الكمي
لمعكمة الحكم المطعون فيه، و بصفة لاصطاحية في التوزيع في المبالغ التعويضية
للنسبة خمسة عشر بالمائة موقد الحكم لفائدة المتضررة بتخفيف التعويض عن
الضرر المعنوي والمادي.
وحيث اننا نأخذ الاستئناف العرضي في طلب التوزيع في محاريف العلاج المعكوم بها،
و تخريم على الأضرار و اجرة معاماة.

حيث ان الدعوى في كد يد موجه النظر الكمي للدعوى في تاريخ رفعها، و ان الدعوى
موضوعية قضائية الحال غير مقدرة و تعريف المحرر عرض المتضررة على الفحص الطبي
منه لوظائفها، و ان مقدار المبالغ المالية المقدمة لافعاله ضوء لتبوية الإقتبة
لذلك نأخذها على موجه النظر الكمي لمعكمة الحكم المطعون فيه

وحيث اننا نأخذها على موجه النظر الكمي لمعكمة الحكم المطعون فيه
للاحد النسبة المقولة فانونا دون لمكانية موقد ذلك
للقضية الحال لقتضت التوزيع في المبالغ التعويضية المعكوم بها في
الحال النسبة خمسة عشر بالمائة عمل بالفصل 121 من مرسوم
ووفق ما لنتجت ليه حكمة البداية بالمعيار موقوف المتضررة في الحادث، و الأضرار
و أعمتها الأخرى بها





من حيث الأصل

يعرض نائب المدعي أن مقربة قد تعرض إلى حادث مرور بتاريخ 2017/12/22 تسببت فيه الوسيلة المؤمنة لدى شركة التأمين المدعى عليها بموجب عقد التأمين المظروف بالملف والساري المفعول في تاريخ الحادث مما ألحق أضراراً مختلفة أسوة بما ذكره يرضه عنها عملاً بأحكام الفصل 121..... وما بعده من القانون عدد 86 لسنة 2005، لذا فهو يطلب الإذن تخضيراً بتعرض المتضررة على الفحص الطبي لتقدير نسبة السقوط البدني اللازم وحفظ الحق في تقديم الطلبات النهائية على ضوء نتحة الاختيار. وحيث اقتضى سير القضية عرض المتضررة على الفحص الطبي بواسطة الحكيم...
 أصيب بسقوط بدني قدره 28% وأن درجة الضرر المعنوي عند الجمالي... وأن ضرره المهني...
 أن المتضرر... أن المتضرر المعنوي عند الجمالي... وأن ضرره المهني...
 وأيضاً بسقوط بدني قدره 28% وأن درجة الضرر المعنوي عند الجمالي... وأن ضرره المهني...

وحيث ضمن نائب المدعي طلباته الأخيرة طلب تقريره المظروف بالملف

حيث أنه وبعد استيفاء الأبحاث والاستقراءات قضت محكمة البداية بالحكم المومئ إليه سلفاً فاستأنفها...
 لاحظ ضمن مستندات الاستئناف... بواسطة نائبه... الذي

أن الغرامات المستحقة بالنظر إلى النسبة السقوط تقبل على نسبة الألف دينار من أصل المدعى تعمدت الترفيع في الغرامات المطلوبة من المال المدعى من أضرار محكمة البداية مما ينتج ردة القضية إلى نفاها حسب صريح أحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 21 من م...
 كما بينت محكمة البداية قضت بالترفيع في الغرامات المعلوم لها بالنسبة 15% دون ليزاز العناجر التي لم تعمد لها... في حين أنه بما رجوع إلى صلاسل القضية يتضح أنه لا مجال لتطبيق النسبة الترفيع المقدرة بـ 15% بل على العكس من ذلك فإنه ينتج التفتيح في الغرامات المعلوم لها بالنسبة المذكورة.

كما بينت أنه قد تم بتطبيق التعويض عن الضرر المعنوي... ذلك بعد مخالفة لمقتضيات الفصل 136 من م... باعتبار وحدة الضرر

لذا رطلت قبول طلب الاستئناف... وأصله نقض الحكم الابتدائي والقضاء مجدداً برفض الدعوى لعدم الاختصاص الحكمي

وإيضاحاً... تعديل نص الحكم الابتدائي... ذلك لتخفيف الترفيع المسأط على الغرامات المعلوم لها...
 كما بينت أنه قد تم بتطبيق النسبة التفتيح المقدرة بنسبة 15%...
 كذلك تعديل نص الحكم الابتدائي... ذلك بالحكم لها كدرة المسأط...
 الضرر المعنوي... الجمالي... تخفيف المسأط...
 على ذلك كتاب وأجرة المعاينة... حصل المصاريف القانونية عليها...
 الخطية... بالمرجع المال المؤمن إليها



حيث يهاجرت الدعوى عن الأثر المعنوي والجمالي المعلوم به يتضح أنه بناء على الفاعل
 لمقتضى الفصول 136 من مرسوم الحكم المفاددة المتكثرة بالكتو يرضى متى بين
 على نفس الأثر ، بل يعتبر أن الأثر الجمالي على معنى الفصل المذكور ملحق ومدمج
 بالأثر المعنوي ويخوض عنهما بصلاح واحد وهو ما أكدته الدوائر المختصة
 لهيئة التدقيق أكثر نسبة .

وحيث يهاجرت الدعوى عن الأثر المعنوي المعلوم لها يتضح أنها متماثلة مع
 المعقيدات المدلى بها والتي لها علاقة مباشرة بالأضرار اللاحقة بالمتكثرة من جزاء
 الحادث

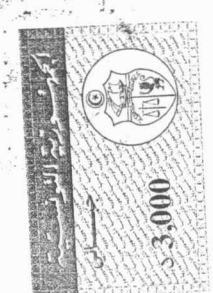
وحيث يستدلوا بما سلف بيانه أن الاستئناف الأصلي له ما يستره بخصوص التعويض
 على الأثر المعنوي والجمالي المعلوم به ، الأمر الذي يتقيد منه لطلب إقرار الحكم الابتدائي
 مع تعديل رده وذلك بالخط من التعويض على الأثر المذكور إلى حدته القانوني ورفض
 الاستئناف التعرضي موضوعا .

وحيث وفقت المستأنفه في الاستئنافا مما يترتبها ذلك لعفائها من الخطية ولرجوع
 محلها الموقوف إليها
 وحيث فصل المصاريف القانونية على المستأنفه عملا بالفصل 128 من مرسوم

ولها أنه الأسباب

فصحت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلا وفي الأصل بإقرار
 الحكم الابتدائي مع تعديل رده وذلك بالخط من التعويض على الأثر المعنوي والجمالي
 إلى ثلثيها ثمانية وتسعة وأربعين دينارا ومليهما 756 (756 ر 84) أو لعفاء المستأنفه
 من الخطية ورجوع محلها الموقوف إليها وحصل المصاريف القانونية عليها ورفض
 الاستئناف التعرضي موضوعا .

وبناء على ذلك فإن الدعوى المرفوعة بالنسبة بامر وياتن تاريخ 06 جوان 1956
 مساندة المحرمين ان اغلب مقتضى الفصل 128 من مرسوم الحكم المذكور المعدل
 وتؤكد بان مساندة المحرمين وتضمن في المادة 128 من مرسوم الحكم المذكور المعدل
 بالإعادة على الذين بقوا ضالعين بطلب منهم ذلك لصفة
 قانونية وبموجب ذلك لا يجوز إقرار أو اعتراف



الاستاذ

نبيل الفخفاخ

العدل المنفذ

9 نهج النمسا الطابق الثاني

البلفيدير 1002 تونس

الهاتف - الفاكس : 71 784 308

المعرف الجبائي : 000 PA 796461/Y

الحمد لله،

تونس في: 2016/07/04

قائمة مصاريف

عدد الملف: 10289

الطالب(ة): السيدة كاميليا بنت عبد العالي بوزيان قاطنة بإقامة سيدي مسعود شارع الحبيب بورقيبة المنستير نائبها الأستاذ إلياس القرقوري المحامي بصفاقس.

المطلوب(ة): شركة تأمينات بيات في شخص ممثلها القانوني مقرها الإجتماعي بعمارة تأمينات بيات حدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس.

السند التنفيذي: النسخة التنفيذية من الحكم الإستئنافي المدني الصادر عن محكمة الإستئناف بالمنستير بتاريخ 2016/05/10 في القضية ع45909 دد .

أصل الدين	
13.800.000 د	1/ لقاء الضرر البدني
5.098.534 د	2/ لقاء الضرر المعنوي والجمالي
579.815 د	3/ لقاء مصاريف علاج وتداوي
300.000 د	4/ أجره محاماة عن الطور الإبتدائي
35.800 د	5/ معلوم رقيم الإستدعاء
52.000 د	6/ تامير وتسجيل الحكم الإبتدائي
84.000 د	7/ تامير وتسجيل الحكم الإستئنافي
19.950.175 د	الجماعة

ALBIAT
BUREAU
JURIDIQUE

ع10289-دد التضمين

الأستاذ

نبيل الفخفاخ

العدل المنفذ

9 نهج النمسا الطابق الثاني

البلقيدير 1002 تونس

الهاتف: 71 784 308

المعرف الجبائي: 000 PA 796461/Y

محضر تنفيذ

الحمد لله،

في اليوم الخميس الموافق للثامن عشر من شهر أوت سنة ألفين وستة عشرة

وعلى الساعة: الحادية عشرة والربع صباحا

وبطلب من : السيدة كاميليا بنت عبد العالي بوزيان قاطنة بإقامة سيدي مسعود شارع الحبيب بورقيبة

المنستير نائبها الأستاذ إلياس القرقروري المحامي بصفاقس.

والمقتضى النسخة التنفيذية من الحكم الإستئنافي المدني الصادر عن محكمة الإستئناف بالمنستير بتاريخ

2016/05/10 في القضية ع45909-دد .

والواقع الإعلام به بواسطتي أنا محرر هذا بتاريخ 2016/07/04 تحت ع10289-دد .

أنا // نبيل الفخفاخ العدل المنفذ لدى المحكمة الابتدائية بتونس والمنتصب

بدائرة قضاءها بنهج النمسا ع9-دد الطابق الثاني البلقيدير 1002 تونس

توجهت في التاريخ والساعة المذكورين أعلاه الى شركة تأمينات بيات في شخص ممثلها القانوني مقرها

الإجتماعي بعمارة تأمينات بيات حدائق البحيرة 2 ، وبالحلول خاطبت الموظف بقسم النزاعات الذي قام

بخلاص مبلغ قدره عشرون ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثون دينارا ومئيم-593-ات (20.337.593 د)

بمقتضى شيك مسحوب على بنك تونس العربي الدولي تحت ع0028821-دد بتاريخ 2016/08/16 ،

مع شهادة خصم من المورد مضمن بها مبلغ قدره ثمانية وستون دينارا ومئيم-367-ات (68.367 د)

وبذلك تم تنفيذ الحكم المشار إليه أعلاه أصلا ومصروفا .

ومن كل ما تقدم ذكره حررت محضري هذا لكل ما عسى أن يكون صالحا قانونا.

التكاليف:

المحضر: 24.000

النسخ القانونية: 8.000

نسخ الأوراق المضافة:

التوجه: 24.000

التنقل: 12.000

الاستخلاص: /

الأجرة الصافية: /

المصاريف:

أ.ق.م: 3.840

التسجيل: 1.000

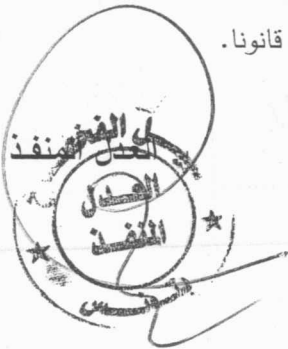
الطابع الجبائي:

البريد:

المساعدة:

جملة المصاريف:

الجملة العامة: 72.840 د



سجل بالقبضة امدية

بموجب النمسا - تونس

في 22 أوت 2016

عدد الوصل 7

عدد التسجيل 2278

بمبلغ قدره دينار اربعة

القاضي

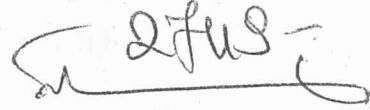
الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة الاستئناف بالمنستير

الدائرة المدنية الرابعة

عدد القضية 45909



الحمد لله

أصدرت الدائرة المدنية الرابعة بمحكمة الاستئناف بالمنستير بجلستها العمومية المنعقدة يوم 10 ماي 2016 برئاسة السيد رياض الإمام وعضوية المستشارين السيدين شكيب التوزاني ورشيد المبروك الممضين أسفله ومساعدة كاتبة الجلسة السيدة لطيفة التومي الحكم الآتي بيانه بين:

المستأنفة: تعاونية تأمينات بيات في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي بعمارة تأمينات بيات حدائق البحيرة البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس الاجتماعي 13 نهج بلجيكا تونس

ينوبها الأستاذ محمد الحبيب الكناني المحامي الكائن مكتبه بنهج الأخت جوزفين سوسة

من جهة

والمستأنف ضدها: كاميليا بنت عبد العالي بوزيان قاطنة بإقامة سيدي مسعود شارع الحبيب بورقيبة المنستير

نائبها الأستاذ إلياس القرقروري المحامي بصفافس

من جهة أخرى

بمقتضى مطلب الاستئناف المقدم من قبل نائب المستأنفة صحبة ما يفيد خلاص المعاليم القانونية إلى كتابة هذه المحكمة بتاريخ 10 جوان 2015



طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالمنستير تحت عدد 4249 بتاريخ 2013/12/10 والقاضي ابتدائيا بإلزام المدعى عليها في شخص ممثلها القانوني بأن تؤدي للمدعي جملة المبالغ المالية التالية:

1 - ثلاثة عشر ألف وثمانمائة ديناراً ومليماًت 30 (13800.030 د) لقاء ضررها البدني.

2 - عشرة آلاف ومائة وسبعة وتسعون ديناراً ومليماًت 068 (10197.068 د) لقاء ضررها المعنوي والجمالي.

3 - خمسمائة وتسعة وسبعون ديناراً ومليماًت 815 (579.815 د) لقاء مصاريف علاج وتداوي

4 - ثلاثمائة دينار (300 د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليها وبرفض الدعوى في ما زاد.

الإجراءات

وبموجب ذلك رسمت القضية بالدفتر المعد لنوعها تحت عدد 45909 وأحيلت القضية على السيد رئيس الدائرة الذي عين المستشار المقرر لتنفيذ ما عسى أن تأذن به المحكمة من إجراءات في القضية وأذن بنشرها بجلسة يوم 22 ديسمبر 2015 وبها لم يحضر نائب المسانفة ولم يبلغه الاستدعاء فقررت المحكمة تأخير القضية لجلسة يوم 9 فيفري 2016 لإعادة استدعائه وبها حضرت الأستاذة في حق الأستاذ القرقوري وأدلت بإعلام نيابة عن المستأنف ضدها مع تقرير تمسكت به وحضر الأستاذ تريمش في حق الأستاذ الكناني وأدلى بأصل محضر تبليغ المستندات وتمسك فقررت المحكمة صرف القضية للمرافعة 26 أفريل 2016 وبها حضر لسان الدفاع وتمسك إثر ذلك قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة التاريخ المذكور بالطلاع وبها وبعد المفاوضة القانونية



وحصول الأغلبية المنصوص عليها بالفصل 120 م م ت صرح علنا
بالحكم الآتي بيانه سندا ونصا:

المحكمة

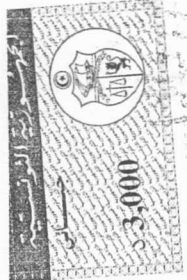
أ - من حيث الشكل

حيث قدم مطلب الاستئناف ممن له صفة في الأجل القانوني طعنا في حكم
ابتدائي الدرجة واستوفى الطلب موجبات الفصل 134 م م ت لذا تعين
قبوله من الوجهة الشكلية.

ب - من حيث الأصل

1 - في الوقائع

حيث يستفاد من أوراق الملف أن المستأنف ضدها الآن تقدمت بعريضة إلى
محكمة الدرجة الأولى بواسطة نائبه عارضة أنها وبتاريخ 2012/12/22
امتطت سيارة أجرة رفقة زميلاتها فاصطدمت السيارة ذات الرقم المنجمي
8266 تونس 122 بالسيارة التي تمتطيتها وسيارة أخرى وقد أصيبت
بأضرار بدنية متفاوتة الخطورة شخصتها الشهادة الطبية الأولية وتأسيسا
على الفصل 122 من مجلة التأمين فهي تروم الإذن تحضيريا بعرضها
على الفحص الطبي بواسطة حكيم مختص في تقدير الضرر البدني لتقدير
درجات السقوط النهائي التي بقيت عالقة ببدنها وتحديد تاريخ البرء النهائي
ليتسنى لها تقديم طلباتها على ضوءها وبموجب ذلك نشرت القضية وأذنت
محكمة البداية بعرض المدعي على فحص الحكيم نضال الحاج سالم الذي
انتهى صلب تقريره إلى أن المدعي مني بسقوط مستمر قدره 29 % أما
الضرر المعنوي والجمالي فهو هام وعلى ضوء ذلك طلب نائب المدعية
إلزام المدعي عليها بأن تؤدي لمنوبته 14538.065 دينار لقاء الضرر
البدني و 10742.430 د لقاء الضرر المعنوي والجمالي و 120.000 د لقاء
الضرر المهني و 579.815 د لقاء مصاريف العلاج والتداوي و 120 دينار
عن أجرة الاختبار الطبي و 1000 د أجرة المحاماة.



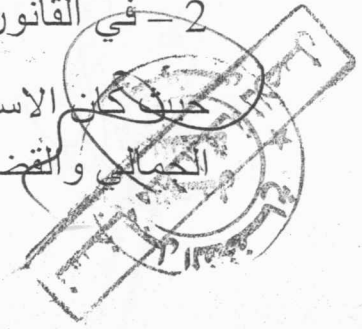
وحيث أجاب نائب المدعى عليها بان منوبته ليس لها أي فرع بالمنستير وأن عقد التأمين وقع إبرامه بتونس العاصمة وبالتالي فإن المحكمة المتعهددة بالقضية غير مختصة بالنظر بها وطلب القضاء برفض الدعوى واحتياطيا لاحظ أن سائق السيارة التي تقل المدعية لا يمكن أن يتحمل أكثر من نصف مسؤولية الحادث وعليه فهو يطلب الإذن بإدخال شركة التأمين ستار التي تؤمن السيارة الأخرى المشاركة في الحادث ثم الحكم بتتصيف المسؤولية.

وحيث بعد استيفاء الإجراءات وتبادل نائبا الطرفين ما لهما من ملاحظات وتقارير أصدرت محكمة البداية حكمها المبين نصه بالطالع فاستأنفته المستأنفة وجاء بعريضة الطعن المحررة من قبل نائبيها أنها تتمسك بكل الدفوع المثارة في الطور الأول وتضيف أن محكمة البداية أضافت نسبة 15 % دون بيان العناصر التي اعتمدها وأن التعويض عن الضرر المعنوي والجمالي تم احتسابه مرتين وطلب تعديلها وتخريم المستأنف ضدها ب500 د عن أتعاب النقاضي وأجرة المحاماة.

وحيث أجاب نائب المستأنف ضده على مستندات الاستئناف بأن محكمة البداية كانت على صواب لما حين رفعت في التعويض حسب القانون نظرا لأهمية الضرر الذي لحق المنوبة وتطلب ستة أشهر للعلاج نتيجة كسر في الحوض وما زالت آثار الحادث مسيطرة على مقوماتها البدنية والنفسانية أما بخصوص التعويض عن الضرر المعنوي والجمالي فما قضي به موحد إذ صحت الأحكام في خواتم منطوقها وقسمة المبلغ إلى جزئين مجرد اجتهاد لا تأثير له على مقدار التعويض كما نراه بهذا الحكم وانتهى إلى طلب رفض الاستئناف أصلا وقبول استئناف منوبته العرضي شكلا وأصلا وإعادة احتساب التعويضات على ضوء الأجر الأدنى الجديد وتخريم المستأنفة بألف دينار لقاء أتعاب النقاضي وأجرة المحاماة عن هذا الطور.

2- في القانون

حيث كان الاستئناف يرمي إلى نقض الحكم الابتدائي في خصوص الضرر المعنوي والجمالي والقضاء من جديد بعدم سماع الدعوى في شأنه وتعديل بقية



الغرامات واعتماد الأجر السنوي المضمون لسنة 2013 المذكور بعريضة الطعن.

وحيث تبين رجوعا إلى الحكم المطعون فيه أن محكمة البداية ولئن اعتبرت الأجر الأدنى المضمون للعام السابق للحادث إلا أنها قدرت التعويض عن الضرر المعنوي والجمالي مضاعفا وإن بدا في منطوق الحكم تعويضا واحدا والحقيقة خلاف ذلك إذ أنه واعتبارا لدرجة الضرر المعنوي والجمالي فإن التعويض المستحق عن الضرر المذكور يقدر ب(5.098.534 د) حال أن منطوق الحكم المطعون فيه انتهى إلى الضعف وهو ما يجعل من الحكم المذكور في فرعه المتعلق بالتعويض المذكور مخالفا لأحكام الفصل 136 من مجلة التأمين ولما دأب عليه فقه القضاء عموما ومحكمة التعقيب خاصة بدوائرها المجتمعة من وحدة التعويض عن الضرر المعنوي والجمالي وتعين لكل ذلك رد التعويض المذكور إلى نصابه الصحيح بالحط فيه إلى النصف.

وحيث تعين إقرار الحكم المطعون فيه في ما زاد على ذلك لوجهته.

وحيث أصابت الطاعنة في طعنها وبات من المتجه إعفاءها من الخطية والإذن بإرجاع معلومها المؤمن إليه تطبيقا لأحكام الفصل 151 م م م ت. وحيث تحمل المصاريف القانونية على من تسلط عليه مفعول الحكم تطبيقا لأحكام الفصل 128 م م م ت وتعين تحميلها على المستأنفة.

لذا ولهذه الأسباب

وعلا بما سبق شرحه وبالفصول 120 و128 و134 وما بعده م م م ت فضت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي مع تعديل نصه وذلك بالحط في التعويض عن الضرر المعنوي والجمالي إلى ما قدره خمسة آلاف وثمانمائة وتسعين دينارا ومليمات 534 (5098.534 د) وإعفاء المستأنفة من الخطية والإذن بإرجاع معلومها المؤمن إليها وحمل المصاريف القانونية عليها ورفض

الاستئناف العرضي موضوع هذا الحكم بدفتر المكركم العمالية

بتاريخ
دنانير.....
معلوم الشئ
التكميلي.....
معلوم تأمر هذا القدر

وبناء على ذلك فإن رئيس الجمهورية الترنسية يأمر ويأذن سائر الدول الشان بيان بنفوا هذا أو الحكم إن طلب منهم ذلك والى مساعدوا على ذلك وسائر لاري وضبط القوة العامة بالإعانة على تحقيق تنفيذ عندما يطلب منهم ذلك بصفة قانونية وبموجب ذلك أمضى هذا القرار أو الحكم.

